مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص ص ٦١١-٦٦٨، (ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ/ نوفمبر ٢٠٢٠)

حذف الآخر في القرآن الكريم لغير مقتضٍ نحوي أو تصريفي

د. عبد العزيز بن أحمد المنيع

كلية التربية في الزلفي- جامعة المجمعة

ملخص البحث: يحذف آخر الاسم والفعل لسبب نحوي أو صرفي في مواضع معلومة، وقد جاء حذف آخرهما على غير قاعدة مقررة في مواضع من كتاب الله –عز وجل- جاء هذا البحث لحصر تلك المواضع، ودراستها، وبيان أسباب الحذف ومسوغاته، ولمعرفة أقوى العلل التي يحذف لأجلها، وبيان اتفاق القراء العشرة على الحذف أو اختلافهم، لما في اتفاقهم أو اختلافهم من أثر في الحكم على العلل قوة أو ضعفًا، وكثرة أو قلة، وذكر البحث آراء العلماء السابقين في مثل هذا الحذف، وبين الراجح منها.

الكلمات المفتاحية: علل الحذف، الحذف في الاسم، الحذف في الفعل، الحذف في القرآن الكريم.

المقدمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه. أما بعد:

فإن علماء العربية بذلوا وسعهم، واستفرغوا جهدهم في معرفة سنن العرب في كلامها، وما يطرد وينقاس في لسانها، وذلك بتتبع أعلى نصوص العربية بيانًا، وأفصحها لسانًا، وهو كلام رب العالمين في كتابه الكريم، ثم المأثور من كلام العرب الأقحاح في شعرهم ونثرهم، فاستخرجوا من ذلك أصولًا متينة وقواعدَ أصيلة تمكِّن للاحق انتحاءَ سمت كلام السابق، من ذلك معرفة ما يحذف من آخر الاسم والفعل، فحددوا مواضع الحذف المطرد إما لعامل نحوي وإما لعلة تصريفية، غير أنه جاءت مواضع غير يسيرة حُذِف فيها آخرُ الاسم أو الفعل حذفًا غير مطرد وغير مبني على قاعدة نحوية أو تصريفية، من ذلك مواضع عديدة في كتاب الله –عز وجل– جاء هذا البحث ليحصرها، ويدرس علل الحذف وتفسيراته فيها، واختلاف العلماء في ذلك، ويبين اتفاق القراءات العشر المتواترة المقطوع بصحتها وحجّيّتها في ذلك الحذف أو اختلافها؛ لأن اتفاق العشرة أو جلّهم على الحذف في مواضع ذات علة واحدة دليل على قوتها، وأن الحذف فيها –وإن كان غير مطرد– أكثر منه في المواضع التي يكثر فيها اختلافهم، وذكرت نظائر ذلك الحذف في أشعار العرب ومنثور كلامهم، وكلام النحويين فيه واختلافهم، وقسمت البحث ثلاثة أقسام:

- مسوغات الحذف وعلله.
- الحذف في الاسم.
- الحذف في الفعل.

وقد اقتصرت على التفسير اللغوي لهذا الحذف، ولم أعرض لما ذهب إليه بعض المتأخرين من التفسير المعنوي؛ لأنه لا يقوم على أصول منضبطة، بل هو استحسانات واستنتاجات تختلف فيها الأفهام، ولا مستند لها من كلام المتقدمين وفهمهم، بل هي أقرب إلى ما وصفه ابن عطية بأنه من مُلح التفسير وليس من متين العلم[1].

وقد ورد عند جمع من المتقدمين والمتأخرين كلام على مواضع من هذا الحذف، ولم أقف على دراسة عنيت بحصر تلك المواضع، ومناقشة الحذف وتفسيراته وعلله في كل موضع، والموازنة بين العلل المذكورة، وبيان أكثرها تأثيرًا.

وإني أحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشكره على ما يسر، وأعان، وأسأله أن يجعله عملًا خالصًا نافعًا، ثم أشكر عمادة البحث العلمي في جامعة المجمعة على جهودها وتحفيزها ودعمها للبحث العلمي على دعم مشروع هذا البحث وهو برقم (١٤٨- ١٤٣٩)، وأسأل الله لجهودهم التوفيق والبركة.

مسوغات الحذف وعلله

ذكر النحويون وأئمة اللغة للحذف عللًا ومسوغاتٍ مختلفة حاولوا بها الإجابة عن هذا الحذف غير المبني على القواعد النحوية والصرفية المقررة عند أئمة هذا الفن.

وهذه العلل لا يطرد فيها الحكم مع علته وجودًا وعدمًا، بل الأصل عدم الحذف، وهو الأكثر، غير أن الحذف ورد في نصوص عديدة وسياقات مختلفة، وقد جاء في القرآن الكريم في غير موضع، وفي كلام العرب المحتجّ بلسانهم شعرًا ونثرًا. فكان لزامًا تفسير هذا الحذف وتعليله وبيان قياسيته وفق تلك التفسيرات والعلل أو شذوذه.

---

(١) ابن عطية، المحرر الوجيز ١/ ٨٢.

وفيما يأتي بيان تلك العلل وأكثرها دورانًا مع التنبه إلى أن بعض تلك المواضع يحتمل أكثر من علة وتفسير، وبعضها لا يحتمل إلا علة واحدة. ويمكن تقسيم تلك العلل قسمين:

- العلل عامة. - العلل خاصة.

أما العلل العامة فهي:

١- الحذف جارٍ وفاق لغة من لغات العرب:

فُسِّر الحذف غير الجاري على القاعدة بأنه جاء وفاقًا للغة من لغات العرب، ثم إن هؤلاء القائلين بأنه لغة منهم من قصره على قوم من العرب بعينهم، ومنهم من لم يختصَّ بهم قومًا معينين. وظاهر كلام سيبويه أنه شائع في العرب غير خاص حيث قال عن الحذف في الفواصل والقوافي في الأسماء والأفعال: «وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير»[(١)]. وقد فهم السيرافي أن مذهب سيبويه في حذف الياء من (لا أدر) يحتمل أن كثيرًا من العرب الذين لغتهم الإثبات قد يحذفون هذا الحرف لكثرته في كلامهم[(٢)]، وهو حذف غير جارٍ على قاعدة. كذلك الفراء لم يجعل الحذف خاصًّا بقوم من العرب بل ذكر أن للعرب في نحو هذا وجهين، وكلهما صواب. وذكر ابن السراج أن من العرب من يحذف، ولم يسمِّ أحدًا[(٣)]. وقال العوتبي: «هي لغة فاشية سائرة عند العرب»[(٤)].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٧١.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٢/ ٣٧٥.

(٤) العوتبي، الإبانة، ١/ ٢٠٠.

وذهب جمع من العلماء إلى أن الحذف لغة هذيل. وممن اختصها به الطبري[١] والزجاج[٢] والنحاس[٣] والجوهري[٤] والزمخشري[٥].

والمختار أن هذه اللغة موجودة عند هذيل غير مختصين بها، وهم غير ملتزمين بها، بل الإثبات عندهم أكثر، يؤيد ذلك:

أ- أن متقدمي النحويين لم يقصروها عليهم، كما عند سيبويه الذي جعله عربيًّا كثيرًا، ولو اختصت به هذيل لم يكن كذلك.

ب- أن هذا الحذف ورد في شعر قبائل شتى، فورد عند الأعشى، وهو من سعد بن ضبيعة بن قيس[٦]، جاء في شواهد سيبويه قوله[٧]:

وَأَخو الغَوانِ مَتى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيدَ وِدادِ

وورد في شعر بعض الأنصار، كما عند الفراء[٨]:

---

(١) الطبري، جامع البيان، ١٥/ ٤٧٩.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٧٧.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٢/ ٣٠٢.

(٤) الجوهري، الصحاح، (أتى).

(٥) الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٣٥ و ٢/ ٤٢٩.

(٦) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ١/ ٢٥٠.

(٧) الأعشى، الديوان، تح/ محمود الرضواني، ١/ ٣٢٧ بلفظ: (وأخو النساء) ولا شاهد فيه على هذا اللفظ، وجاء بلفظ: (الغوانِ) في الكتاب ١/ ٢٨، وأصول ابن السراج، ٣/ ٤٥٧، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري٢/ ٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٥٩ وذكر رواية (النساء)، والخصائص لابن جني، ٣/ ١٣٣.

(٨) نسبه لبعض الأنصار الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١١٨ والرواية: (ليس تخفى بشارتي)، والعوتبي، الإبانة، ١/ ٢٠١، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٢١. وهو بلا نسبة عند الفارابي، ديوان الأدب، ٣/ ٢٣٤، والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ٣٣٠.

لـيس تَخْفَـى يَسـارَتي قَـدْرَ يَـوْمٍ وَلَقَـدْ تُخْـفـِ شِـيْمَتي إعْسـاري

وورد في شعر زهير بن أبي سلمى، وهو من مزينة، وهو من شواهد سيبويه[١]، قال زهير[٢]:

ولأَنْـتَ تَفْـري مـا خَلَقْـتَ وَبَعْـ ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرْ

وورد في شعر مضرِّس بن ربعي الأسدي، وهو من شواهد سيبويه[٣]، قال مضرس[٤]:

فَطِـرْتُ بِمُنْصُـلي في يَعْمَـلاتٍ دَوامـي الأَيْـدِ يَخْـبِطْنَ السَّـرِيْحا

وورد في شعر خفاف بن ندبة، وهو من سليم، وهو من شواهد سيبويه[٥]، فقال[٦]:

كَنَـواحِ رِيْـشِ حَمامـةٍ نَجْدِيَّـةٍ وَمَسَحْتُ بـاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

وورد في شعر كعب بن مالك الأنصاري[١]، فقال:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٥.

(٢) ثعلب، شرح ديوان زهير، ٩٤، والرواية فيه: (لا يفري) ولا شاهد فيه على هذه الرواية. قال الأعلم الشنتمري: ((الشاهد فيه حذف الياء في الوقف من قوله: يفري، فيمن سكّن الراء، ولم يطلق القافية للترنم)) تحصيل عين الذهب، طبع مع كتاب سيبويه في بولاق، ٢/ ٢٨٩. والبيت في الديوان ضمن قافية مكسورة غير مقيدة.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٧ و ٤/ ١٩٠.

(٤) نسبه له ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، ١/ ٦١، وينسب لخفاف بن ندبة السلمي، وهو في ديوانه الذي جمعه نوري القيسي، وطبع ضمن (شعراء إسلاميون) ٥١٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٧.

(٦) ديوانه ضمن (شعراء إسلاميون) ٥١٤.

ما بالُ هَمٍّ عَمِيْدٍ باتَ يَطْرُقُني بالوادِ من هِنْدَ إذْ تَعْدُو عَوادِيْها

وقال:

ولَكِنْ بِبَدْرٍ سائِلُوا عن بَلائِنا على النَّادِ وَالأنْباءُ بالغَيْبِ تَبْلُغُ

وورد في شعر غيرهم، وهذا موضع استدلال لا استقصاء.

ت- أن هذا الحذف وجد عند غير هذيل في غير الشعر، وهذا يبعد تأويل ما ورد في شعر غيرهم بأنه ضرورة شعرية، فجاءت أعلام من الوصف المنقوص حذفت فيها الياء عند قريش وغيرها، فيقولون: «هشام بن الغازِ، وعمرو بن العاص»[٢] وحذيفة بن اليمانِ، يريدون: الغازي والعاصي واليماني، وجاء هذا الحذف في حديث أم زرع عند البخاري ومسلم عن عائشة –رضي الله عنها- : «زوجي رفيع العماد، طويل النجاد، كثير الرماد، قريب البيت من **النادِ**»[٣].

ث- أن هذا الحذف قليل في شعر هذيل الذي وصلنا، وقد قرأت ديوان الهذليين فلم أجد فيه من الحذف إلا قول ذي الكلب، وهو من بني كاهل، وكان جارًا لهذيل[٤] :

على أنْ قدْ تَمَنَّانِي ابْنُ تُرْنَى فَغَيْري ما **تَمَنَّ** منَ الرجالِ

فحذف الألف من (تمنّى).

=

(١) البيتان منسوبان له في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ١/ ٣٨٩، وليسا في ديوانه الذي جمعه سامي العاني.

(٢) النحاس، عمدة الكتاب، ١٨٠.

(٣) الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، ٤/ ٦٧

(٤) ديوان الهذليين، ٣/ ١١٦.

أما قول أبي خراش الهذلي الذي يستشهد به النحويون[١] على الحذف هنا، وهو قوله:

ولا أَدْرِ مَنْ أَلْقى عَلَيْهِ رِداءَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ ماجِدٍ مَحْضِ

فقد ورد في الديوان برواية: (ولم أدر من ألقى)[٢]، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وهذا مما يُستأنس به في رد تخصيص هذيل بهذه اللغة، ولا يعد دليلًا قاطعًا على قلة استعمالهم الحذف؛ لأمور:

- أن النساخ قد يعمدون إلى إثبات الياء والواو مما حذفتا منه إذا كان لا يضير الوزن، كالمواضع التي يليهما فيها ساكن، فهي ساقطة في اللفظ إجماعًا، فيثبتونها في الخط على المشهور من لغة العرب.

– كما أن الشعراء قد يعمدون في شعرهم إلى اللغة المشهورة والاستعمال الأقيس، ويتخلون عن خصائصهم اللهجية.

– كما أن الرواة قد تغير رواية البيت، ذكر ابن ولاد: أن الرواة «قد تغير البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها؛ لأن لغة الراوي من العرب شاهد،

(١) ابن الأنباري، الأضداد، ٢٦٤، والأنباري، الإنصاف، ١/ ٣٩٠.

(٢) ديوان الهذليين، ٢/ ١٨٥.

كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين»[١]، وإثبات المحذوف في هذا الباب مظنة التغيير؛ لأنه أخذٌ بالأقيس والأكثر من كلام العرب.

٢- الاجتزاء بالحركة:

الاجتزاء «هو: الاكتفاء بالشيء. يقال: اجتزأت بالشيء اجتزاء؛ إذا اكتفيت به»[٢]، وربما قيل عنه: اجتزاء، من الاكتفاء عن الشيء بجزئه لّما كان حرف المد ينشأ من إشباع الحركة قبله ومطلها، فأشبهت بذلك جزء ما نشأ عنها.

والاجتزاء باب واسع في العربية فسّر به النحويون كثيرًا من حالات الحذف في الألفاظ كلماتٍ وحروفًا. من ذلك:

- الاجتزاء بالضمة، كما في حذف واو الضمير والاجتزاء عنها بالضمة، فيقال في (كانوا): كانُ[٣].

- الاجتزاء بالكسرة، كما في حذف ياء الموصول (الذي) و(اللاتي) و(اللائي) فيقال: (اللذِ)، و(اللاتِ)، و(اللاءِ) اجتزاءً بالكسرة[٤].

- الاجتزاء بالفتحة، كما في حذف الألف في النداء في نحو: يا أمَّ، ويا ابن عمَّ، والاجتزاء عنها بالفتحة[٥].

وفي حذف الآخر الذي يتناوله هذا البحث علّل كثير من النحويين ذلك بالاجتزاء بالحركة، فذكر صاحب العين أن العرب ربما حذفوا الياء من قولهم: لا أدرِ،

---

(١) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ٥٥. وانظر: خزانة الأدب، ٤/ ١٣٤، والشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الباتل الحربي، ٢٨٣- ٢٨٥.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (جزأ).

(٣) ابن الأثير، البديع، ق١، ٢/ ٦٨٤.

(٤) الزمخشري، المفصل، ١٨٣، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ١١٨.

(٥) الرضي، شرح الكافية، ق١، ١/ ٤٦٩.

يكتفون بالكسرة[١]. وهذا يوحي بقلة ذلك، وتوسع الفراء في هذا، فذهب إلى «أن كل ياء أو واو تسكنان، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء»[٢]. وضيّق الرماني الأمر في هذا، فذكر أن الشاعر يجتزئ بالضمة من الواو في الضرورة[٣]. وعلى أي حال فالاجتزاء في هذا الباب له حظ من النظر ونظائر من استعمال العرب.

٣- التخفيف:

أحرف العلة يدخلها التغيير للتخفيف، ومن التغيير الحذف، قال ابن الحاجب في تعريف الإعلال: «تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان»[٤]. هذا في الحذف القياسي المطرد، ونصّ غيره في مواضع من الحذف غير المطرد أنه للتخفيف، كالحذف في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[الفجر: ٤] نصّ على ذلك ابن جني[٥]، والواحدي[٦]، والباقولي[٧]، والزركشي[٨].

---

(١) الخليل، العين، (دري).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٧، وانظر: ٢/ ٢٠٠.

(٣) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ٨٩٥، وانظر الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٥٤٥.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ٣٢٤.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣١٩.

(٦) الواحدي، التفسير البسيط، ٩/ ٤٧٤.

(٧) الباقولي، إعراب القرآن، ٣/ ٨٣٨.

(٨) الزركشي، البرهان، ٣/ ٢١٣.

وهذه العلة ليس فيها من القوة ما يجعلهم يكتفون بها بل تذكر غالبًا مع علة أخرى، كرعاية الفاصلة، أو الوقف، كما قال ابن يعيش في حذف ياءي (نبغِ و(يسرِ): «حذف الياء تخفيفًا في الوقف»[١].

وأما العلل الخاصة فهي:

١- مراعاة الفاصلة:

ذكر جمع من العلماء أن الواو والياء تحذفان في الفواصل والقوافي، وإن كان الأكثر والمختار عدم الحذف، وهو مذهب سيبويه، قال: «وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي... والأسماء أجدر أن تحذف ، إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي... وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين. وهذا جائز عربي كثير»[٢]. ودلّ هذا على شيئين:

أ. أن الحذف في الفواصل والقوافي في الاسم والفعل قياسيٌّ، وإن كان غيره أقيس، ونصَّ ابن الأثير على أنه مقيس غير لازم[٣].وأما الأسماء فيحذف منها منها في غير الفواصل والقوافي.

ب. أن الحذف في الأفعال في غير الفواصل والقوافي شاذ، ونصّ ابن الشجري على ذلك، فقال: «ومن حذف اللام على الشذوذ ما جاء من حذف الياء اكتفاء بالكسرة في غير الفواصل والقوافي»[٤]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]. وقال أبو حيان وقد

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٢١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٥.

(٣) ابن الأثير، البديع، ق١، ٢/ ٥٢١.

(٤) ابن الشجري، الأمالي، ٢/ ٢٨٩.

ذكر الحذف في الفواصل والقوافي: «وما عدا هذا فلا يحذف إلا في ضرورة عند سيبويه»[(١)].

وذهب الفراء إلى أن الحذف في الفعل في الفواصل والقوافي وغيرها مقيس صحيح، فقال: «وقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ كتب بغير ياء وهو في موضع رفع، فإن أثبتَّ فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صوابًا، وإن حذفتها في القطع والوصل كان صوابًا قد قرأ بذلك القراء، فمن حذفها إذا وصل قال: الياء ساكنة، وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء»[(٢)].

ورأي الفراء أشبه بالصواب –وإن كان الحذف من الفعل أقل في الاستعمال– لوروده في القراءات المتواترة، كالآية السابقة.

- **علة الحذف في الفواصل والقوافي:**

من علل الحذف بوقوع المحذوف منه في الفواصل والقوافي اختلفوا في علة العلة وموجب الحذف فيها دون غيرها على قولين:

أ- ذهب سيبويه إلى أن الحذف فيها لأجل الوقف[(٣)]، والوقف محلّ التغيير، وبهذا فسر الفارسي كلام سيبويه، فقال: «فلما كان الوقف تُغَيَّر فيه هذه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان وروم الحركة فيها غيرت فيه هذه الحروف المشابهة

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٨٠٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٧. وانظر في رأي سيبويه والفراء: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ٤/ ٣١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٣- ١٨٥.

للزيادة بالحذف»[١]، ووافق سيبويه في هذا ابنُ السراج(٢)، وابنُ جني(٣)، وجعل ابن الشجري حذف الحرف في الوقف تشبيهًا له بالحركة؛ لأنها تحذف عند الوقف(٤).

ب- وذهب الفراء إلى أن الحذف في الفاصلة لمشاكلة رؤوس الآي، فقال عن حذف الياء في (يسرِ) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]: «أحب إليّ لمشاكلتها رؤوس الآي»[٥]. وهو ما عبر عنه الثعالبي بحفظ التوازن، فقال: «العرب تزيد وتحذف حفظًا للتوازن وإيثارًا له... وأما الحذف فكما قال جلَّ اسمه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ ...»[٦].

ورجح الرضي أن الفواصل والقوافي يحذف فيهما مالا يحذف في غيرهما للتجانس والازدواج، لا للوقف «وإلا حذف للوقف في غير القوافي أيضًا»[٧].

ومقتضى رأي سيبويه ومن معه أن الحذف يكون في الوقف دون الوصل، وهو موافق لبعض القراءات المتواترة. وابن الشجري ممن يرى أن الحذف للوقف، فمن حذف في الوصل عنده فقد اجترأ على الحذف لدلالة الحركة على المحذوف[٨].

---

(١) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٦/ ٤٠٥، وانظر: ١/ ٢٠٧.

(٢) ابن السراج، الأصول، ٢/ ٣٧٦.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٧١. وانظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٢/ ٥٠٨- ٥٠٩.

(٤) ابن الشجري، الأمالي، ٢/ ٢٩١.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٣/ ٢٦٠.

(٦) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ٢/ ٥٧٩.

(٧) الرضي، شرح الشافية، ٢/ ٣٠٢.

(٨) ابن الشجري، الأمالي، ٢/ ٢٩١.

ومقتضى رأي الفراء أن الحذف يكون وصلًا ووقفًا فإن التشاكل يكون في الوصل والوقف غالبًا، وهو موافق لبعض القراءات المتواترة أيضًا.

والأقرب أن من حذَفها وصلًا في رؤوس الآي فإنه لا يرى أن علة الحذف الوقف، بل يرى أنها مشاكلة رؤوس الآي.

والتعليل بالوقف –وإن كان وجيهًا– فإن التعليل بمشاكلة رؤوس الآي أوجه؛ لأمور:

- أن التعليل بالوقف ينبني عليه أن الحذف في غيره شاذٌ ومخالف، أما التعليل بالمشاكلة فهو يشمل الحذف في الوصل والوقف، وقد قرئ به في المتواتر، ولا يترتب على التعليل به الحكم على قراءة متواترة بالشذوذ، بل من أثبت فهو على الأصل، ومن حذف فهو على لغة صحيحة وعلة معلومة.

- أن الحذف لو كان للوقف، لحذف له في غير الفواصل والقوافي، وقد سبق قول الرضي في هذا.

- أن مراعاة المشاكلة والمناسبة بين الجمل أمر مقصود للعرب يخالفون لأجله الأصل فيحذفون، ويزيدون، ويقدمون، ويؤخرون، وقد ذكر السيوطي أن ابن الصائغ ألف كتابًا سماه: إحكام الراي في أحكام الآي. ذكر فيه أنه تتبع الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة، فعثر على نيِّف وأربعين حكمًا، وذكر منها الحذف الذي يتناوله هذا البحث[1].

ويجدر التنبيه –هنا– إلى مفهوم الفاصلة، فقد يتبادر إلى الذهن أنها تطابق مفهوم رأس الآية، وهي عند سيبويه تشمل رأس الآية، وتمام الجملة وإن لم يكن

(١) السيوطي، الإتقان، ٣/ ٣٣٩- ٣٤٥.

رأس آية ؛ فقد مثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] وهي رأس آية، ومثّل بقوله جل اسمه: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [الكهف: ٦٤] وليس برأس آية لكنه تمام جملة، والوقف عليه تام[١]، وقد نصَّ على مفهوم سيبويه هذا السيرافيُّ في شرح كلام سيبويه، فقال: «إنما يريد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام»[٢]، ووافق أبو عمرو الداني سيبويه في مفهوم الفاصلة، فجعلها كلمة آخر الجملة[٣].

وتوهُّمُ أن سيبويه يريد بالفواصل رؤوس الآي هو الذي أجاء أبا جعفر النحاس تبعًا لأبي إسحاق الزجاج إلى ادّعاء أن سيبويه يجعل (نبغِ) رأس آية[٤]، ولم يقل سيبويه: إنها رأس آية ، بل جعلها فاصلة، والفاصلة عنده تشمل رأس الآي ومقاطع الكلام. وفهْمُ الزجاج كلامَ سيبويه على غير قصده جعله يهِمُ هو بجعل (نبغِ) رأس آية[٥]. ولم أقف على من قال به غيره، بل حكى الزركشي الإجماع على أنها ليست رأس آية[٦].

- والحذف للفاصلة من أقوى العلل، ولذلك يحذف لها ما لا يحذف لغيرها، وإذا رأينا الآيات التي حذف فيها في الفواصل وغيرها نجد القراء يكادون يجمعون على الحذف في الفواصل، ويقل اختلافهم فيها، ويكثر اختلافهم في غيرها –كما سيأتي- .

---

(١) النحاس، القطع والائتناف، ٤٤٩، والداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ١٢٦.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٦/ ١٤٨. وانظر: الحجة للفارسي، ٤/ ٩١، ٦/ ١٤٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ١/ ٥٣.

(٤) النحاس، القطع والائتناف، ٤٤٩.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٠٠.

(٦) الزركشي، البرهان، ١/ ٥٤.

٢- مراعاة حال الوصل:

وذلك في المواضع التي ولي فيها الواو أو الياء ساكنٌ، والتقاء الساكنين اللذين أولُهما مدة يوجب عند الصرفيين حذف الأول لفظًا لا خطًّا[١] إذا كانا في كلمتين، ولما كان الأول غير محذوف خطًّا لم يُفسَّر الحذف فيما حذف: بالتقاء الساكنين في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٢٤] وفي قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] بل قالوا: الأصل عدم الحذف في الخط، وما حُذف حُمل فيه الرسم والوقف على حال الوصل؛ إذ إن المَدَّة تسقط في اللفظ، وإن كان الفراء قد تجوّز في هذا فقال: إن حذفها في نحو هذا باستقبالها اللام الساكنة، وهذا من كلام العرب[٢]. أما الداني فذكر أن الحذف في نحو الآيات السابقة جاء لأنهم عاملوا في كثير من الكتابة اللفظَ والوصلَ دون الأصل والقطع فلما «سقطن من اللفظ لسكونهن وسكون ما بعدهن بنوا الخط على ذلك فأسقطوهن منه»[٣]. وقال السمين: في قوله تعالى: ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧]: «كأن الياء حذفت خطًّا كما حذفت لفظًا؛ لالتقاء الساكنين»[٤]. وللأشموني –صاحب منار الهدى– مزيد بيان عند قوله جل اسمه: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦] فقال: «واتفق علماء الرسم على حذف الياء من (يؤتِ) اتباعًا للمصحف العثماني، وحذفت في

(١) ابن الحاجب، الشافية، ٢٢٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١١٩، ١٢٠.

(٣) الداني، المحكم، ١٨٥.

(٤) السمين، الدر المصون، ٤/ ٦٥٧.

اللفظ لالتقاء الساكنين، وبُني الخط على ظاهر التلفظ به في الإدراج، وسوغ ذلك استغناؤهم عنها؛ لانكسار ما قبلها...»[(١)].

وقد حذف جمهور القراء وصلًا ووقفًا في الآيات التي حذفت لامات الكلمات فيها كما هو خط المصحف، مع التنبه إلى أن مواضع الحذف هذه ليست مواضع وقف في الغالب –كما سيأتي بيانه- .

٣ – التخفيف وكثرة الاستعمال:

علل النحويون بالتخفيف وكثرة الاستعمال –وهما مقترنان في كثير من المواضع- لأنواع من الحذف، منها حذف نون مضارع (كان)[(٢)] المجزوم بالسكون، والحذف في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥][(٣)].

وهذا التعليل في حذف نون (تكون) له حظ من النظر والإقناع، غير أنه غير مقنع في حذف لام الكلمة في نحو: (يأتِ)؛ لأمور:

- أن حذف لام الأفعال المعتلة أقل من حذف نون (يكون) استعمالًا وشواهدَ في القرآن الكريم وكلام العرب.

- أن حروف العلة ليست ثقيلة فيتخفف منها لكثرة الاستعمال، بل هي خفيفة ضعيفة؛ ولذلك حذفت في الوقف –كما سبق عند سيبويه- ، وحذفت لإجراء الوقف مجرى الوصل فيما وليه ساكن.

والأحرى أن يقال: إن قواعد العربية، ومنها الحذف والإثبات مبنية على الغالب الأعم من كلام العرب، وإن العرب من عادتهم أنهم لا يتهيبون من مخالفة

---

(١) الأشموني، منار الهدى، ١٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٠٦، والسمين، الدر المصون، ٣/ ٦٨١.

(٣) الجمل (المنسوب للخليل) ٢٣١، وابن الجوزي، زاد المسير، ٢/ ٤٠٠.

الغالب من كلامهم إذا لم يؤدِّ ذلك إلى لبس أو وهم، فتراهم يحذفون ما حقه الإثبات، ويثبتون ما حقه الحذف، ويزيدون في غير موضع الزيادة، ويقدمون، ويؤخرون، ويشبعون الحركات، ويختلسونها[١]، وربما استحسنوا ذلك إن أدى إلى تناسب في الأصوات، وتوافق في المقاطع، وربما عمدوا إلى ذلك، وارتكبوا الضرورات «فالشاعر... ليس عاجزًا عن أن يلتزم بظاهر القياس، بل هو على ذلك قدير، ولكنه لا يريد —عن وعي أو عن غير وعي- أن يلتزم بظاهر القياس... فهو من أجل الجمال يضحي عن قصد بقضية الحفاظ على القوالب»[٢]، ولذلك فإن من النحويين «من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام»[٣]، بل ذهب الأخفش أبعد من ذلك، فأجاز للشاعر «في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر»[٤]، وقد أشار ابن جني إلى أن الشاعر ربما عمد إلى ارتكاب الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها؛ لغرض ما[٥]. يشهد لهذا خبر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق في قوله[٦]:

عَلَى عَمائِمِنا يُلْقَى وَأَرْحُلِنا ... عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيْرِ

(١) انظر في شواهد ذلك: الإبانة للعوتبي، ١/ ١٩٨- ٢٠٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٢/ ٥٨١- ٦٣٠.

(٢) محمد هيثم الخياط، في سبيل العربية، ٦٨.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٥٦٦.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٥٦٧.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤٠٨.

(٦) ديوان الفرزدق، ٢٦٣، برواية: (على زواحفَ نُزْجيها محاسيرِ).

فلحّنه ابن أبي إسحاق، فغضب الفرزدق ألّا يجد لبيته مخرجًا في العربية، وقال: «أما إني لو أشاء لقلت:

علـــى زواحـــفَ نزجيهـــا محاســـيرِ

ولكنني –والله– لا أقوله»[(١)]. فدلّ على أن الفرزدق ترك القياس مع علمه به، وارتكب الضرورة؛ لأنها تؤدي ما لا يؤديه المقيس.

٤- الحذف على التشبيه:

فُسِّر حذف حرف العلة حذفًا غير مطرد بتشبيه حاله بحال ما يطرد فيه الحذف. والتشبيه نوعان:

أ- في الاسم المعتل الآخر المضاف أو المقترن بالألف واللام شُبِّهت الإضافة والألف واللام بالتنوين؛ لتعاقبهما. والتنوين يُحذف له حرف العلة، فلما كانت الألف واللام والإضافة تتعاقب مع التنوين أخذت حكمه، فحُذف لهما الحرف تشبيهًا لهما به، وذلك كما في (الجوابي) من قوله عز وجل: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] ونحو قوله تعالى: ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] ذكر هذا ابن السراج[(٢)]، وابن عصفور وذكر الأخير أن الياء تحذف في نحو: قاضٍ وجَوارٍ «في حال الإضافة والتعريف بالألف واللام تشبيهًا للألف واللام والإضافة بما عاقبتاه، وهو التنوين، فكما تحذف مع التنوين كذلك حذفت معهما»[(٣)].

---

(١) علي بن حمزة، التنبيهات على أغاليط الرواة (طبع مع كتاب نوادر ابن الأعرابي) ١٥٤، وانظر: خزانة الأدب للبغدادي، ١/ ٢٣٨- ٢٣٩.

(٢) ابن السراج، الأصول، ٣/ ٤٥٦.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٥٩٧- ٥٩٨. وانظر: البحر المحيط لأبي حيان، ٢١/ ٤٠٤. والدر المصون للسمين، ١٠/ ١٢٤.

ب- تشبيه حرف العلة بالحركة، وهو داخل في تعليل الحذف بالوقف؛ فكما أن الحركة تحذف في الوقف يحذف الحرف تشبيهًا بها، أشار إلى هذا الفارسي[١]، والباقولي[٢]، وابن الشجري الذي قال في حذف لام المنقوص: «ومن حذفها شبهها؛ لسكونها بالحركة، فحذفها كما تحذف الحركة في الوقف»[٣]، ومن شبهِ الحركة بالحرف أن الحركات أبعاض الحروف، فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء، وإشباع الحركتين ينشأ عنه الحرفان.

والتعليل بالتشبيه لا ينهض وحده بتفسير الظاهرة، بل يُعتضَد به مع العلل الأخرى، ولا يُقتَصَر عليه.

الحذف في الاسم

تحذف ياء الاسم المنقوص حذفًا قياسيًّا مطردًا إذا كان منونًا في حالتي الرفع والجر؛ وذلك أنها ساكنة والتنوين ساكن «وذلك نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ حُذفتِ الياء، لَمَّا اجتمعت ساكنة مع التنوين»[٤] فإن لم يكن المنقوص منونًا بأن كان مقترنًا بـ(أل) أو مضافًا أثبتت الياء. هذا هو الأصل غير أنه جاء الحذف في القرآن الكريم في عدة مواضع، منها ما وقع في الفواصل القرآنية، ومنها ما وليه ساكن، ووحذفت قليلًا في غير ذلك. وفيما يأتي بيان ذلك:

١- الحذف في الفاصلة القرآنية:

حذفت ياء المنقوص في الفاصلة في مواضع متعددة، ولا بد من تحديد مفهوم الفاصلة هنا؛ إذ إنه أشمل من المفهوم المشهور لها أنها رؤوس الآي القرآنية. بل تشمل

---

(١) الفارسي، الحجة، ٦/ ٤٠٥.

(٢) الباقولي، إعراب القرآن، ٣/ ٨٣٨.

(٣) ابن الشجري، الأمالي، ٢/ ٢٩١.

(٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢/ ٥٥٢.

رأس الآية وما أشبهها، وهو تمام الجملة، وما يصح الوقف عليه وقفًا تامًّا، وهذا مفهوم كلام سيبويه حيث قال: «وجميع ما لا يُحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي. فالفواصل قول الله عز وجل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]و ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [الكهف: ٦٤] و﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]»[(١)] مع أن ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ ليس رأس آية، ولكنه موضع وقف تام، قال السيرافي في شرح كلام سيبويه الآنف الذكر: «إنما يريد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام»[(٢)] و(نبغ) من مقاطع الكلام؛ إذ الوقف عليه تام[(٣)]. وهذا متوافق مع علة الحذف في الفواصل عند سيبويه –كما سبق- وهي الوقف، لا مشاكلة رؤوس الآي وحفظ التوازن.

وجاء الحذف في الفاصلة في عدة آيات، وهي قول الله –جلَّ اسمه- :

- ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] حذفت ياء المنقوص (المتعالي)، والأصل الإثبات، وقد حذفها جمهور القراء وقفًا ووصلًا، ولم يثبتها من القراء العشرة غير ابن كثير ويعقوب وصلًا ووقفًا[(٤)]، ويعود اتفاق جمهور القراء على حذفها، وقلة اختلافهم فيها لكونها فاصلة؛ حيث يقل اختلافهم في الفواصل، وأما حذفها في الوصل عند من يرى علة الحذف الوقف فعلى إجراء الوصل مجرى الوقف، قال الهمداني: «ويجوز في (المتعال) حذف الياء منه في الوقف؛ لكونه رأس آية، وفي

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٤- ١٨٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٦/ ١٤٨. وانظر الحجة للفارسي، ٤/ ٩١، و٦/ ٤٠٥.

(٣) النحاس، القطع والائتناف، ٤٤٩، والداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ١٢٦.

(٤) الخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، ٣٢٦.

الوصل إجراء له مجرى الوقف، ولعدمها في الإمام مصحف عثمان –رضي الله عنه– وإثباتها في الحالين على الأصل»[(١)].

وقد نصَّ غير واحد من العلماء على أثر الفاصلة القرآنية في الحذف في هذه الآية، منهم سيبويه[(٢)]. فإن قيل: لمَ لمْ تحذف في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧، ٢٦] رسمًا ولا قراءة، وهي فاصلة، وبعدها ثلاث آيات ختمت بألف وقاف؟ قيل: إن (التراقي) في هذه الآية متحركة الياء، وإنما تحذف إذا كانت ساكنة، وذلك في حالتي الرفع والجر، قال سيبويه: «وأما في حال النصب فليس إلا البيان؛ لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام. ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل، وذلك قولك: رأيت القاضيَ، وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾»[(٣)].

ومثل (المتعال) حكمًا وقراءة: (التلاق) و(التناد) في قول الله تعالى:

- ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] وقوله عز وجل: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] فهذه المواضع الثلاثة وقع فيها المنقوص المحلى بـ(أل) في الفاصلة القرآنية، وقرأها جمهور القراء بحذف الياء وصلًا ووقفًا، واطردت قراءات القراء في المواضع الثلاثة حذفًا وإثباتًا[(٤)].

- قال الله عز وجل: ﴿وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]

---

(١) الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٣/ ٦٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٤- ١٨٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٤.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد، ٥٦٨، والمبسوط لابن مهران، ٣٩١.

حذفت ياء المنقوص (الوادي) في الفاصلة القرآنية، وقد اجتمع مع الوقف التناسب الصوتي والمشاكلة مع ما قبلها وبعدها، فقد ختمت الآيات قبلها بالألف والدال: (بِعاد، العماد، البلاد) وبعدها: (الأوتاد، البلاد، الفساد).

وقد قرأ جمهور القراء العشرة بحذف الياء وصلًا ووقفًا، ولم يثبتها إلا أبو عمرو وورش وصلًا، وابن كثير ويعقوب وصلًا ووقفًا[(١)].

- ومما يدخل في الفواصل على مذهب سيبويه: قول الله عز وجل: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] فقد ذكر ابن الأنباري أن الوقف يحسن على (الباد)[(٢)]، وقال الداني: والوقف على (الباد) تامّ[(٣)].

واختلف القراء في إثبات الياء وحذفها وقفًا ووصلًا؛ فأثبت الياء وصلًا أبو جعفر ونافع –في غير رواية قالون– وأبو عمرو، وأثبتها وصلًا ووقفًا ابن كثير ويعقوب، وحذفها وصلًا ووقفًا ابن عامر وقالون عن نافع وعاصم وحمزة والكسائي وخلف[(٤)].

ومن قرأ بالحذف أكثر غير أن القراءة بالإثبات أكثر مما جاء فيه الحذف في رأس الآية، ويرجع هذا –والله أعلم– لأمرين:

أ- أن الحذف في الفاصلة يجتمع فيه الوقف والمشاكلة بين الآيات، وهنا ليس فيه إلا الوقف.

---

(١) ابن مهران، المبسوط، ٤٧١، والأهوازي، الوجيز في قراءات القرأة الثمانية، ٢٥٣، والبناء، إتحاف فضلاء البشر، ١٥٧، ٥٨٣.

(٢) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٧٨٤/٢.

(٣) الداني، المكتفى، ١٣٧.

(٤) ابن مهران، المبسوط، ٣٠٩.

ب- أن الوقف في غير رأس الآي قد يكون محل اختلاف، فلا يقوى فيه الحذف قوته في رأس الآية.

ولا ريب أن اتباع رسم المصحف في القراءة له أثر في القراءة، ومن هنا جاء سؤال الأصمعي نافعًا لما سمعه يقرأ: (والبادي): أهكذا كتابتها؟ فقال: لا[١]. فظاهر السؤال أنه مستقر عند الأصمعي صلة القراءة بالرسم.

٢- الحذف مما وليه ساكن:

ورد الحذف من المنقوص في غير موضع الحذف فيما ولي الياء الساكنة ساكن في عدة آيات كريمة، وهي:

- ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]

حذفت الياء من المنقوص المضاف (صالي الجحيم) والأصل بقاؤها، وحسّن الحذف أنها ساكنة ووليها ساكن؛ فحذفت من الرسم اعتبارًا بحالة النطق في الوصل «وكثيرًا ما يفعلون هذا، يسقطون في الخط ما يسقط في اللفظ»[٢].

وقد اتفق القراء العشرة على حذفها؛ أما الوصل فلالتقاء الساكنين، ولا يمكن إثباتها، وأما الوقف فلم يثبتها إلا يعقوب[٣]. وليس هذا موضع وقف، وإنما الغرض معرفة ذلك[٤]، كما لو اضطر قارئ للوقف لانقطاع النفس ونحوه.

- ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤] - ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِ الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [الروم: ٥٣]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ٤٣٦. الفارسي، الحجة، ٥/ ٢٧٥.

(٢) السمين، الدر المصون، ٩/ ٣٣٧، وانظر: التحرير والتنوير لابن عاشور، ١١/ ١٩٠.

(٣) الخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، ٤٦٨.

(٤) الأهوازي، الوجيز في قراءات القرأة الثمانية، ٢٦١.

ورد المنقوص (هادٍ) في القرآن الكريم مضافًا في ثلاث آيات، وحقُّ الياء الإثبات؛ لذهاب التنوين الموجب للحذف، غير أنه حذفت الياء في موضعين، وأثبتت في موضع، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١].

وينطبق ما قيل في (صال الجحيم) على الآيتين محذوفتي الياء؛ فالكل منقوص مضاف، وأجمع القراء العشرة على حذفها من (هادٍ) إلا يعقوب أثبتها وقفًا[١]، عن الكسائي أنه يقف عليها بالياء[٢]. وليس بموضع وقف، وإنما يذكر للعلم به.

واختلف الرسم في الآيات الثلاث مع أن الياء في جميعها ساكنة وبعدها ساكن، ويمكن تفسيره بما يأتي:

١- كتبت في النمل بياء على الوقف، وكتبت التي في سورة الروم بغير ياء على الوصل، وهذا التفسير لابن مجاهد[٣].

٢- أن حذف الياء إشارة إلى ما قُرئ في الشواذ بتنكير (هادٍ) وتنوينه، ونصب ما بعده؛ فقد قرأ ابن حيوة وأبو عبلة: ﴿لَهَادٍ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[٤]، وقرأ يحيى بن الحارث وأبو حيوة: ﴿بِهَادِ العُمْيَ﴾[٥]. ولعل هذا أقرب للصواب؛ فإن الرسم ربما روعي فيه

---

(١) القاضي، البدور الزاهرة، ٢١٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ٤٨٦.

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ٤٨٦.

(٤) الهذلي، الكامل، ٦٠٥، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ١٧٩، أبو حيان، البحر المحيط، ١٩/ ٣٠٥.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٠/ ٤٣٥.

إحدى القراءات، وقد ذكر أبو عمرو الداني في غير موضع أن الرسم جاء على قراءة من القراءات[١].

- ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢/ النازعات: ١٦] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠].

حذفت ياء المنقوص (الواد) في الآيات السابقة، والأصل بقاؤها، وعلى الحذف قراءة القراء العشرة إلا يعقوب أثبتها وقفًا[٢]، وأثبتها وقفًا مع يعقوب في آية النمل الكسائيُّ[٣]، وليس الموضع موضع وقف، وهي لا تثبت وصلًا لالتقاء الساكنين.

- ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦].

حذفت ياء (الجواري) - والأصل الإثبات- بإجماع القراء العشرة إلا يعقوب فقد أثبتها وقفًا[٤]، وسهّل الحذف أنها وليها ساكن، فسقطت الياء لفظًا، فأُسقطت في الخط «وكثيرًا ما يفعلون هذا يسقطون في الخط ما يسقط في اللفظ»[٥]، قال قال ابن عاشور عند آية الرحمن: «وكتبت في المصحف الإمام (الجوارِ) براءٍ في آخره دون ياء؛ اعتدادًا بحالة النطق به في الوصل؛ إذ لا يقف القارئ عليه، وكذلك قرأه

(١) الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصر، تحقيق: نورة بنت حسن الحميد (الرياض، التدمرية، ١٤٣١ه) ٣٨١، ٣٨٤.

(٢) الأزهري، معاني القراءات، ٢/ ١٦٢، البناء، إتحاف فضلاء البشر، ١٥٧، ٥٨٣.

(٣) الداني، التيسير في القراءات السبع، ٢٥٣، ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٤٦٥.

(٤) ابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٢٦٥.

(٥) السمين، الدر المصون، ٩/ ٣٣٧.

جميع العشرة بدون ياء في حالة الوصل والوقف[١] ؛ لأن الوقف عليه نادر في حال قراءة القارئين»[٢].

٣- الحذف في غير الفواصل والتقاء الساكنين:

ورد الحذف في غير الفواصل والتقاء الساكنين في مواضع، ويلحظ فيها أمران:

- أن الحذف هنا قليل مقارنة بالموضعين السابقين.

- اختلاف القراء حذفًا وإثباتًا، فلا نجد الجمهور يحذفون كما في المواضع السابقة، ونرى هذا في الكلمة الواحدة إذا كانت مرة فاصلة، أو وليها ساكن، ومرة في غير ذلك، فيكثر الحذف في الأوليين عند القراء، ويقل في غيره، كما في كلمة (الجوار) في سورتي (الرحمن) و(التكوير) حيث الجمهور على الحذف، بخلاف آية (الشورى) فقد أثبت الياء عدد من القراء ؛ حيث لم تكن فاصلة، ولم يلها ساكن.

والآيات التي ورد فيها الحذف هي قول الله –عز وجل- :

- ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢]

حذف ياء (الجواري) في هذه الآية من القراء العشرة وصلًا ووقفًا: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، وأثبتها وصلًا لا وقفًا: أبو جعفر ونافع وأبو عمرو، وأثبتها وصلًا ووقفًا: ابن كثير ويعقوب[٣]. وفُسِّر الحذف في هذه الآية بأنه للتخفيف، وهو موافق للرسم[٤].

- ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]

---

(١) إلا يعقوب في حالة الوقف، كما بُيِّن.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٧/ ٢٥١.

(٣) ابن مهران، المبسوط، ٣٩٦، وانظر: السبعة لابن مجاهد، ٥٨١.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب للرازي، ٢٧/ ١٧٥.

حذفت الياء من الرسم في (الجوابي) «وهي جمع (جابية) ، والجابية: الحوض الذي يُجْبَى فيه الماء»[(١)].

وهذا الحذف ليس في فاصلة، ولم يل الساكنَ ساكنٌ؛ ولذلك اختلفت قراءات القراء العشرة إثباتًا وحذفًا؛ فقرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وقرأ أبو عمرو وورشٌ عن نافع بإثباتها وصلًا لا وقفًا، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بحذفها وصلًا ووقفًا[(٢)].

وفي مثل هذا الموضع تتعدد تفسيرات الحذف، كالتخفيف و«اجتزاءً بالكسرة، وإجراءً للألف واللام مجرى ما عاقبها، وهو التنوين، فكما يحذف مع التنوين يُحذَف مع ما عاقبه وهو (أل)»[(٣)]. وإذا قيل: إنما حذفت مع الألف واللام لمعاقبتهما التنوين فإنما يحذف مع التنوين الياء الساكنة؛ لالتقاء الساكنين، وعليه فلا حذف في الياء المفتوحة مع الألف واللام؛ لأن المفتوحة لا تحذف مع التنوين في نحو: رأيت داعيًا.

- ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] - ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] - ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ۖ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: ٨]

حذفت الياء من المنقوص (الداعي) في الآيات الثلاث، وهو في الأولى مضاف إليه، وفي الثانية فاعل، وفي الثالثة مجرور بحرف الجر، ولم تحذف الياء من (الداعي) في قول الله -عز وجلّ- : ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ [طه: ١٠٨] لأنه منصوب، وهذا يؤيد قياس حذف الياء مما فيه الألف واللام على النكرة المنونة؛ لأن

---

(١) الطبري، جامع البيان، ٢٠/ ٣٦٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ٥٢٧، وابن مهران، المبسوط، ٣٦٥، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٥١٩.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ٢١/ ٤٠٤.

الألف واللام تعاقب التنوين، ولا تحذف من المنون إلا في حالي الرفع والجر دون حال النصب، فكذلك في هذه الآيات الأربع دخلت الألف واللام وحذفت الياء في حالي الرفع والجر دون حال النصب؛ قال ابن الأثير عن المنقوص الذي فيه الألف واللام: «تقف عليه في الرفع والجر بإثبات الياء وحذفها، والإثبات أكثر، تقول: هذا القاضي والقاض، ومررت بالقاضي والقاض، وعلى الإثبات قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[١]، وعلى الحذف قرأ أبو عمرو. وأما في النصب فالإثبات لا غير»[٢].

واتفقت قراءات جمهور القراء العشرة حذفًا وإثباتًا في الآيات الثلاث، فأثبت الياء وصلًا ووقفًا في جميعها يعقوبُ، وأثبتها وصلًا لا وقفًا نافعٌ وأبو عمرو وأبو جعفر، وحذفها وصلًا ووقفًا عاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُّ وابنُ كثير إلا في قوله تعالى: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ فأثبتها ابن كثير وصلًا ووقفًا[٣].

- ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧] - ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧].

ورد المنقوص (المهتدي) في القرآن الكريم في ثلاث آيات حذفت ياؤه في اثنتين، وبقيت في واحدة في قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ [الأعراف: ١٧٨] وقد اختلفت قراءة القراء العشرة بين موضعي الإسراء والكهف وموضع الأعراف؛ فقرأ أكثرهم بحذف الياء في آيتي الإسراء والكهف، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو

(١) في هذه الآية قرأ ابن كثير بالحذف، وإنما أثبت في قوله تعالى: (ﭑ ﭒ ﭓ) كما سيأتي.

(٢) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ق١، ٢/ ٦٨٦- ٦٨٧.

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ٦١٧، وابن مهران، المبسوط، ١٥٧، والبناء، إتحاف فضلاء البشر، ٥٢٤.

وجعفر، وفي الوصل والوقف يعقوب[١]. أما آية الأعراف فأجمع القراء العشرة على إثبات الياء، ولم تُقرَأ بالحذف إلا في الشواذّ، قرأها ابن مسعود[٢].

وظاهرٌ في هذه الآيات موافقة الرسم القراءةَ، ولا يظهر سبب في اختلاف الرسم والقراءة في هذه الآيات مع أن (المهتدي) جاءت في جميعها بالألفاظ السابقة واللاحقة نفسها فقد جاء بعدها جميعًا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلْ﴾ وهذا يؤكد أمورًا هي:

أ- أن القراءة سنة متبعة، وأن الرسم مبني عليها.

ب- أن في رسم المصحف أشياء لم تعلل بعلة ينتهى إليها في اختيار وجه في موضع دون موضع آخر، وإن كان الوجهان جائزين؛ فقد قال الفراء عن المنقوص: «فإذا أدخلوا فيه الألف واللام قالوا بالوجهين، فأثبتوا الياء وحذفوها، وقال الله: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ في كل القرآن بغير ياء، وقال في الأعراف: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ ...»[٣].

ولا يبعد أن يكون الحذف مراعى به حال الوقف، والإثبات مراعى به حال الوصل، ويؤيد هذا أن ثلاثة من القراء العشرة حذفوا في آيتي الإسراء والكهف في الوقف، وأثبتوا في الوصل -كما سبق- وإن كان الوقف في هذه الآيات كافيًا لا تامًّا[٤]، ولو كان تامًّا لدخل في الحذف في الفواصل على مذهب سيبويه والداني في مفهوم الفاصلة -وقد سبق بيانه-.

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ٣٩١، وابن مهران، المبسوط، ٢٧٤، ٢٨٥.

(٢) الدهان النوزاوازي، المغني في القراءات، ٢/ ٨٦٧.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٢٠١.

(٤) النحاس، القطع والائتناف، ٣٤٤، ٤٤١، ٤٤٥.

الحذف في الفعل

حُذف آخر الفعل في القرآن الكريم حذفًا غير مطرد في مواضع عديدة ، وجاء في أحوال مختلفة ؛ حيث وقع الحذف في :

- الفاصلة القرآنية.
- إذا وليه ساكن.
- في غير ما سبق ، وهو قليل. وهذا بيان ذلك :

١- الحذف في الفاصلة القرآنية :

للفاصلة القرآنية أثر كبير في حذف آخر الفعل حذفًا غير مطرد ، وجاء الحذف في الآيات الآتية :

- ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر : ٤].

حذفت الياء من الفعل المضارع المرفوع (يسري) في الفاصلة القرآنية ، والأصل بقاء الياء ، وقد سبق ذكر مذهب سيبويه ومن تابعه في الحذف في الفواصل أنه للوقف ، ومذهب الفراء ومن تابعه أن الحذف لمشاكلة رؤوس الآيات ، وقد مثّلا بهذه الآية لما ذهبا إليه[(١)].

وقد جاء في القراءات العشر ما يؤيد مذهب سيبويه ، وما يؤيد مذهب الفراء ؛ فقد قرأ الأكثر بحذفها في الوقف والوصل ، وهم : ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ، وهذا يؤيد مذهب الفراء بأن الحذف للتشاكل في الفواصل ، فإنه يكون في الوقف والوصل. وقرأ بحذفها وقفًا وإثباتها وصلًا أبو جعفر ونافع وأبو عمرو وقتيبة

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤/ ١٨٥ ، والفراء ، معاني القرآن ، ٣/ ٢٦٠.

عن الكسائي، وهذا يؤيد مذهب سيبويه بأن الحذف للوقف الذي هو موضع التغيير. وأثبتها ابن كثير ويعقوب في الوقف والوصل على الأصل، وإن خالف الرسم[١].

- ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤].

حذفت الياء من الفعل المضارع المرفوع (نبغي) والأصل الإثبات، ولم يقع الفعل هنا رأس آية غير أن سيبويه مثل به في الحذف في الفواصل، وهذا يدل على مفهوم سيبويه للفاصلة، وأنه أوسع من رؤوس الآيات، وهذا مابينه السيرافي[٢] والرضي[٣] بأن مراد سيبويه بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام. فتمام الجملة فاصلة تحذف لها الياء في الوقف، قال الفارسي عند هذه الآية وآية الفجر: «فحذَفَ الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام»[٤]. ورأي العكبري أن الحذف هنا على التشبيه بالفواصل[٥]، ويفهم من هذا أنه يوافق سيبويه على أن الحذف للوقف غير أنه يقصر مصطلح الفاصلة على رأس الآية.

وإنما جعلت (نبغ) فاصلة؛ لأنها تمّت بها الجملة؛ فقد نصّ النحاس[٦] والداني[٧] على أن الوقف عليها تام.

أما الفراء فذكر أن الوجه إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، وأجاز حذفها وصلًا ووقفًا دون حصر ذلك في الفواصل وما أشبهها[١]، وهو بهذا يرى أن

---

(١) انظر في القراءات: ابن مهران، المبسوط، ٤٧١.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ١٦/ ١٤٨.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٢/ ٣٠٢.

(٤) الفارسي، الحجة، ٤/ ٩١.

(٥) العكبري، التبيان، ٢/ ٨٥٥.

(٦) النحاس، القطع والائتناف، ٤٤٩.

(٧) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ١٢٦.

الحذف في الوقف –كما هو مذهب سيبويه- أقوى، لكنه لا يمتنع في غيره، بل يجوز في سعة الكلام، ويؤيد مذهبه مجيء الحذف في القراءات المتواترة في غير الفواصل وما أشبهها، كما سيأتي –إن شاء الله- .

أما القراءة فقد حذف الياء وقفًا جمهور القراء العشرة، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب[٢]. والحذف وقفًا لا وصلًا يؤيد رأي سيبويه، ولا يرد هنا القول بتناسب الفواصل؛ إذ لا فواصل متناسبة، فالحذف وصلًا يؤيد مذهب الفراء بتجويز الحذف في سعة الكلام.

٢- الحذف عند التقاء الساكنين:

حذفت الواو والياء من المضارع الناقص المرفوع في عدد من الآيات الكريمة رسمًا وأداءً في قراءات متواترة، وقد ولي كثيرًا من الواوات والياءات حرف ساكن، فالتقى ساكنان. والتقاء الساكنين علة صرفية للحذف غير أنه يحذف لها الآخر لفظًا في الوصل لا رسمًا ووقفًا.

وفي الآيات الآتية حذف الآخر رسمًا ولفظًا، وصلًا ووقفًا، وهذا خلاف القاعدة الصرفية المطردة، فالتقاء الساكنين هنا سهّل الحذف ولم يوجبه، وعومل الوقف معاملة الوصل. قال الداني مفسِّرًا الحذف في نحو هذا: «لسكونها وسكون أول ما توصل به... فكما لزمها السقوط من اللفظ في حال الوصل كذلك أسقطت من الرسم، وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة اللفظَ والوصلَ دون الأصل

=

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٧.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ٤٠٣، وابن مهران، المبسوط، ٢٨٦، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٤٥١.

والقطع، ألا ترى أنهم لذلك حذفوا الألف والياء والواو في نحو قوله: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] وشبههن لما سقَطْن من اللفظ؛ لسكونهن وسكون ما بعدهن، وبنوا الخط على ذلك، فأسقطوهن منه»[(١)].

وفيما يأتي بيان الآيات التي حذفت فيها الواوات، ثم التي حذفت فيها الياءات، وجمعتها؛ لاتفاقها في عامة الأحكام:

- حذف الواو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٢٤].

حذفت الواو في الأفعال الناقصة الأربعة المرفوعة في الآيات السابقة، والأصل عدم الحذف، وقد ذكر الفراء في مثل هذا الحذف أمورًا مهمة في مواضع من كتابه[(٢)]:

أ- أن هذا من كلام العرب؛ أي أنه جائز في سعة الكلام، وقد جعل ابن الأثير هذا الحذف مقيسًا غير لازم[(٣)]، فهو بهذا من كلام العرب لكنه ليس على الغالب من كلامهم، وليس شاذًّا.

ب- أن حذفها إنما هو لاستقبالها اللام الساكنة؛ فالتقاء الساكنين سهل الحذف، حيث تسقط الواو في وصل الكلام، فسقطت في الخط والوقف.

ت- أن العرب لا تتهيبُ حذف الواو المتطرفة إذا كان ما قبلها مضمومًا اكتفاء منها بالضمة.

---

(١) الداني، المحكم في نقط المصاحف، ١٥٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٨٧- ٨٨، ١/ ٩١، ٢/ ١١٧- ١١٨.

(٣) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ق٢، ٢/ ٥٢١.

ث- أن الواو قد تحذف من الرسم وهي تراد، والنية على إثباتها؛ لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام.

وينبغي التنبه إلى أن الفعل في قوله عز اسمه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ مرفوع، وليس مجزومًا عطفًا على الفعل قبله ﴿يَخْتِمْ﴾ باتفاق أهل التفسير[١]، فالكلام مستأنف و«ليس المعنى على: إن يشأ الله يمح الباطل، بل هو تحقيق لمحوه للباطل»[٢] ويوضح هذا الفعل المرفوع بعده المعطوف عليه ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾.

وقد أجمع القراء العشرة على حذف الواو وصلًا ووقفًا إلا يعقوب وحده أثبتها وقفًا، وإن كان هذا ليس موضع وقف في الاختيار[٣]، فجاء الرسم موافقًا لجمهور القراء، وإن خالف الأصل، وجاء إثبات الواو على الأصل مع التقاء الساكنين في قوله -عز وجل- : ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]رسمًا ووقفًا.

وخالف في جواز الحذف في الوقف في مثل هذه الآيات أبو حاتم السجستاني، وهو مردود لمخالفته الخط في جميع المصاحف[٤]، ولمخالفته جمهور القراء.

- حذف الياء: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦] ﴿كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١].

---

(١) السخاوي، جمال القراء، ٧٦٢.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٥/ ٨٧.

(٣) البناء، إتحاف فضلاء البشر، ١٤١، وابن الجزري، النشر، ٢/ ١٤١.

(٤) مكي، الهداية، ١٢/ ٧٥٧١، ومحمد بن يوسف الأندلسي، كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان -رضي الله عنه- ١٢٩- ١٣١، والسخاوي، جمال القراء، ٧٦٣.

حذفت الياءات من الأفعال الناقصة (يؤتي، ننجي، تغني، يقضي، ينادي) وجميعها مرفوعة، والأصل عدم الحذف، وسهل الحذف التقاء الساكنين، فلما سقطن لفظًا سقطن خطًّا، نصّ على هذا غير واحد من العلماء، قال أبو حيان: «لما حذفت في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين حذفت في الخط»[(١)].

وقد حذَفَ هذه الياءات –سوى (يقض)– القراءُ العشرة وقفًا إلا يعقوب، وليست الأفعال موضع وقف في الاختيار، وإنما الغرض بيان الحكم[(٢)]، وأما الوصل فتحذف فيه عند الجميع، لالتقاء الساكنين.

وتحسن الإشارة إلى بعض المسائل المهمة حول هذه الآيات:

- ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ قرأ نافع وابن كثير وعاصم: (يَقُصُّ الحَقَّ)، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب: (يَقْضِ) بضاد معجمة مكسورة خفيفة[(٣)]، والشاهد في هذا البحث من هذه الآية على هذه القراءة.

- أن الحذف في مثل هذه المواضع من كلام العرب، كما قال الفراء[(٤)]. وقد أجمع القراء العشرة على الحذف في الوقف إلا يعقوب، وجاء الرسم على قراءة الجمهور، وهذا يدل على أن الرسم مبني على أصول مرعية، وأنه يعتد به، ولذلك

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ١٠/ ٢١٣، وانظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٩١، ١٣٧، ٢/ ١١٧-١١٨، والمحكم للداني، ١٥٨، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، ٢٥٩.

(٢) الداني، جامع البيان، ٤/ ١٦٠٤، وابن مجاهد، السبعة، ٢٥٩، والأهوازي، الوجيز في قراءات القرأة الثمانية، ١٦٤، ٢٠٦، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٠/ ٢١٣، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر، ٢٦٥، وابن الجزري، النشر، ٢/ ١٣٨.

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ٢٥٩، وابن الجزري، النشر، ٢/ ١٣٨.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١١٧- ١١٨.

فإن الكسائي قال عند قوله –عز وجل- : ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ : الوقف على الجيم، مع أنه قال: ولم أسمع أحدًا من العرب يتكلم بهذا[١]، قال ذلك وهو الذي ارتحل إلى البادية، ولقي الأعراب، وأخذ عنهم، ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ[٢]، ومع ذلك وقف عند الرواية والرسم، وإن لم يسمعه عن العرب.

- جاءت بعض تلك الأفعال في مواضع أخر، ووليها ساكنٌ، ولم تحذف رسمًا ولا لفظًا عند الوقف، وهذا جارٍ على الأصل، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] وقوله: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١] وقد وقف الفراء عند هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ فقال: «ألا ترى أنهم كتبوا: ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ بغير ياء، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ بالياء، وهو من سوء هجاء الأولين»[٣]. وهذه زلة منه –رحمه الله- ، والجواب عن كلامه:

أ- أن الفراء نفسه ذكر في موضع آخر أن الحذف من كلام العرب[٤]، فالحذف والإثبات لغتان، والرسم مبني عليهما.

ب- أن اختلاف الرسم ليس من سوء الهجاء، بل هو تبع لقراءات متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ، حتى عُدَّ من الشروط التي يعرف بها تواتر القراءة: موافقة خط المصحف، قال ابن قتيبة عن وجوه القراءات: «كل ما كان

---

(١) السخاوي، جمال القراء، ٧٥٥.

(٢) القفطي، إنباه الرواة، ٢/ ٢٥٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٤٣٩.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ١١٧- ١١٨.

منها موافقًا لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه»[١].

ت- لو كان الذكر والحذف على غير أصل معتدٍّ به ومن سوء الهجاء لاختلفت خطوط المصاحف، وليس الأمر كذلك، بل خط المصحف مجمع عليه من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، بل ذهب جمع من العلماء إلى أن خط المصحف توقيف لا تصح مخالفته، وقال ابن فارس: «كرهَ من العلماء ترك اتباع المصحف من كره»[٢].

ث- كلام الفراء هذا يخالف قوله في موضع آخر: «اتباع المصحف إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه»[٣]، وهذا الحذف له وجه من كلام العرب ذكره الفراء -كما سبق- وعليه عامة القراءات المتواترة.

ج- أن معيار الفراء في نقده هجاء الصحابة هو هجاء عصره «وهنا وقع في الغلط عليهم... ونحن لو اطلعنا على هجاء الفراء (ت٢٠٧هـ) وحاكمناه إلى هجاء عصرنا لقلنا فيه مثل قولته في هجاء الصحابة -رضي الله عنهم- ولكن الأمر ليس كذلك، فلكل عصر أسلوبه وطريقته في الرسم»[٤].

٣- الحذف في غير الفواصل والتقاء الساكنين:

وقع حذف آخر الفعل حذفًا غير مطرد كثيرًا عند التقاء الساكنين، وأقل منه في الفواصل، وأقل منهما في غير ذلك، وجاء منه قول الله -جل اسمه- :

- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]

---

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ٤٢.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، ١٤.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٩٣.

(٤) مساعد الطيار، المحرر في علوم القرآن، ٢٢٤.

حذفت ياء الفعل الناقص (يأتي) حذفًا غير مطرد، وليس الحذف واقعًا في الفاصلة القرآنية، ولا آخر جملة يتم الوقف عليها، ولم يلها ساكن، وهذا الحذف قليل، ولم يرد في القرآن الكريم حذف الياء أو الواو في مثل هذه الحال إلا في هذه الآية، ويحسن الإشارة إلى ما يأتي:

أ- حكى سيبويه عن العرب أنهم قالوا: (لا أَدْرِ) في الوقف؛ لكثرته، وهذا شاذٌ[١]. أما الفراء فذكر أن ذلك من كلام العرب، ولم يقصره على ما كثر في كلامهم، أو في الوقف، فقال: «كل ياء أو واو تسكنان، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء، (وأنشد في بعضهم)[٢]:

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تَلِيْقُ دِرْهَما جُوْدًا وَأُخْرى تُعْطِ بِالسَّيْفِ

ب- نسب غير واحد من العلماء عند هذه الآية هذا الحذف لهذيل، من هؤلاء الطبري[٤]، والزجاج[٥]، والزمخشري[٦].

ت- فُسِّر حذفها في الوقف على التشبيه بالفواصل، وبالحركات حيث تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من الحروف[٧]. فهي تحذف في الوقف -وإن لم تكن

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٩٦، ٢٠٤، ٣/ ٥٠٦، ٤/ ١٨٤.

(٢) هكذا في مطبوع الكتاب، والأظهر أنها: وأنشدني بعضهم.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٧.

(٤) الطبري، جامع البيان، ١٥/ ٤٧٩.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٧٧.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ٢/ ٤٢٩.

(٧) الفارسي، الحجة، ٤/ ٣٧٦، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٧/ ٣٩٧.

موضع وقف- تشبيهًا بما يسوغ حذفه في الوقف، وتحذف في الوصل للتخفيف[١]. ولذلك فالأقرب أن يوصف مثل هذا الحذف بأنه قليل، ولا يقال عنه: شاذ؛ لوروده في قراءات متواترة، وله شواهد من أشعار العرب، ويمكن حمل هذا الحذف على غيره تشبيهًا به.

ث- اختلف القراء في إثبات الياء وحذفها، والأكثر على الإثبات، ولا سيما في الوصل، مع أنها حذفت في الرسم، وهذا خلاف ما سبق في الفواصل والتقاء الساكنين فإن الأكثر على حذفها وصلًا ووقفًا. وقد أثبتها في هذه الآية من العشرة وصلًا أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، وحذفها وقفًا فقط نافع وأبو عمرو والكسائي، وحذفها وصلًا ووقفًا ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف[٢]. وقال السرقسطي: «نافع والنحويان بياء في الوصل فقط»[٣]، فوصف أبا عمرو والكسائي بالنحويَّينِ، ويفهم منه أن الحذف عند النحويين في الوقف أولى منه في الوصل وأخف، مع أنهما لن يقرآ إلا بما رَوَيا، ورأي سيبويه أن الحذف لا يكون إلا في الوقف -كما سبق- ، والأصل عدم الحذف في مثل هذا -وإن وُقِف عليه- لأنه ليس بموضع وقف، قال الفارسي: «ويقوي ترك الحذف للياء في الوقف أن الكلام لم يتم، كما في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾»[٤]، ومع أن الأصل عدم الحذف فقد اختار الطبري[٥]، والزجاج[١] القراءة بالحذف اتّباعًا لخط المصحف.

---

(١) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٧/ ٣٩٧.

(٢) ابن مهران، المبسوط، ٢٤٢، والسرقسطي، العنوان، ١٠٩.

(٣) السرقسطي، العنوان، ١٠٩.

(٤) الفارسي، الحجة، ٤/ ٣٧٧.

(٥) الطبري، جامع البيان، ١٥/ ٤٧٩.

ج- نُسب عند هذه الآية إلى سيبويه ما لم يقله، وما يخالف ما قرره فيما تحذفه العرب من الأسماء والأفعال، فنقل الزركشي (ت٧٩٤هـ) في بيان معنى الفاصلة القرآنية كلام الداني: أنها كلمة آخر الجملة، ثم نقل قول الجعبري (ت٧٣٢هـ): أن هذا خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ وليسا رأس آي؛ لأن مراده الفواصل اللغوية[٢].وهذا غير صحيح؛ فإن سيبويه مثل للفاصلة بقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، ولم يمثل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾؛ لأنها ليست موضع وقف، فلا يقاس الحذف في مثل هذا الموضع عند سيبويه، أما ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ فالوقف عليها تام، فهي موضع حذف قياسي عند سيبويه، وإن كان الإثبات أقيس. وقد تابع الزركشيَّ بنقل كلام الجعبري دون تحقيق كلام سيبويه غيرُ واحد من المتأخرين والمعاصرين كالسيوطيّ[٣]، ومحمد الحنفي المشهور (بعقيلة) (ت١١٥٠هـ)[٤]، ومن المعاصرين: محمد أبو شهبة[٥]، وعبد العظيم المطعني[٦]، وأحمد ياسوف[٧].

=

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٧٧.

(٢) الزركشي، البرهان، ١/ ٥٣، ٥٤.

(٣) السيوطي، الإتقان، ٣/ ٣٣٢.

(٤) محمد الحنفي، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ٣/ ٤٨٩، ٤٩٠.

(٥) محمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ٣٠٩.

(٦) المطعني، خصائص التعبير القرآني وسماته، ١/ ٢١٨.

(٧) ياسوف، جماليات المفردة القرآنية، ٣٢٤.

- ومما حذف في غير الفواصل والتقاء الساكنين حذف نون مضارع (كان) المجزوم في نحو قول الله –جل اسمه– : ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] وقد جاء هذا الحذف في القرآن الكريم في ثماني عشرة آية، ويجدر التنبيه على ما يأتي:

أ- أن هذا الحذف ليس مقيسًا مطردًا، وإنما حمل عليه كثرة الاستعمال وطلب الخفة[١]، فلا يقاس غير (كان) عليها في حذف حرف صحيح من آخرها.

ب- سهّل حذف النون تشبيهها بحروف العلة؛ حيث سكنت[٢]، قال المبرد مبينًا شبه النون بالواو والياء: «فأما من قال: لم أكُ؛ فإنه لما رأى النون ساكنة، وكانت مضارعة للياء والواو بأنها تدغم فيهما، وتزاد حيث تزادان، فتكون للصرف كما تكونان للإعراب، وتبدل الألف منهما كما تبدل منها في قولك: اضربا، إذا أردت النون الخفيفة، وفي قولك: رأيت زيدا، وتحل محل الواو في قولك: بهرانيّ وصنعانيّ، وتحذف النون الخفيفة، كما تحذف الياء والواو؛ لالتقاء الساكنين»[٣]. وهذا وهذا التفسير يدل على أن الحذف مقصور على النون الساكنة لا المتحركة على القول المشهور[٤].

ت- ولشبه النون بحروف العلة مثّل بها النحويون لما حذف استخفافًا مع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[٥]، ومثلوا بحذفها مع ما حذف من الواو والياء لكثرة الاستعمال في نحو قول العرب: لا أدرِ، ولم أُبَلْ[١].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٦٦، ٢٩٤، ٢/ ٢٥٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٤.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣/ ١٦٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٤، والمبرد، المقتضب، ٣/ ١٦٧.

(٥) الجمل المنسوب للخليل، ٢٣١.

- ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]

حذفت الألف من (حاشا) الدالة على التنزيه، وهي فعل عند المبرد[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والكوفيين[٥]، واستدلوا على فعليتها بتصرف العرب فيها بالحذف. وحذف الألف قليل؛ لخفتها، قال الفارسي: «إن الألف قد حذفت كما حذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقل منه في الياء؛ لاستخفافهم لها، وذلك في قولهم: أصاب الناس جهد، ولو ترَ ما أهل مكة، وقولهم: حاش لله»[٦].

وفُسِّر الحذف بكثرة الاستعمال[٧]. وليس حذفها كحذف الياء والواو مقصورًا على الوقف عند كثير من النحويين؛ فقد نصَّ الفارسي على حذفها في الوصل[٨]، وعليه جمهور القراء؛ فقد قرأ العشرة بحذفها وقفًا ووصلًا إلا أبا عمرو أثبتها في الوصل[٩].

=

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٠٦، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٣٠.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤/ ٣٩١، وانظر: الانتصار لابن ولاد، ١٦٩.

(٣) الفارسي، المسائل الحلبيات، ٢٤٤.

(٤) ابن جني، المحتسب، ١/ ٣٤٢.

(٥) نسب أبو حيان القول بفعليتها للفراء من الكوفيين، وللمبرد من البصريين. ارتشاف الضرب، ٣/ ١٥٣٥، وانظر: مغني اللبيب لابن هشام، ١٦٤- ١٦٥.

(٦) الفارسي، الحجة، ٤/ ٣٧٦، وانظر: ١/ ١٤١.

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، (حاش).

(٨) الفارسي، الحجة، ١/ ١٤٢.

(٩) ابن الجزري، النشر، ٢/ ٢٩٥.

الخاتمة

الحمد لله مبتدأ كل أمر ومختتمه، والشكر له على آلائه ونعمه، والصلاة والسلام على خير رسله، وقد آن ذكر أهم نتائج البحث، وهي:

- المختار في مثل هذا الحذف أنه مقيس غير مطرد، وليس شاذًّا؛ فقد جاء في كثير من القراءات المتواترة، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

- المختار أن هذا الحذف فاشٍ عند العرب لا يختص بقوم بعينهم خلافًا لمن ذهب إلى ذلك.

- حصر الحذف المقيس غير المطرد بالوقف –كما هو مذهب سيبويه، وهو الأكثر في الحذف– يؤيده كثير من القراءات المتواترة. والراجح مذهب الفراء، وهو تجويز هذا الحذف في السعة –وإن كان الأصل عدمه– لأنه جاء كثيرًا في قراءات متواترة.

- يقل اختلاف القراء –ذكرًا وحذفًا– في موضعين: إن ولي الحرف ساكن، أو كان فاصلة، ويتسع اختلافهم فيما عداهما، فيكاد القراء العشرة يجمعون على الحذف عند التقاء الساكنين، ثم في الفاصلة القرآنية بخلاف غيرهما.

- بعض العلل التي فُسِّر بها الحذف لا تنهض وحدها بتفسير الظاهرة، بل يعتضد بها مع العلل الأخرى، ولا يقتصر عليها.

- قد يختلف الرسم إثباتًا وحذفًا في بعض الكلمات في سياقات متناظرة، لأن في بعض السياقات قراءاتٍ ليست في السياقات الأخرى المشابهة، فروعيت تلك القراءات في الرسم.

- في رسم المصحف أشياء لم تعلل بعلة يُنتهَى إليها في اختيار وجه في موضع دون موضع آخر.

- أثبت البحث أنه نُسِب إلى سيبويه مالم يقله، وفُهِم كلامُه على غير مراده، فينبغي التثبت مما نسب للعلماء بالرجوع إلى كتبهم، وعدم اليقين بما نسبه المتأخرون للمتقدمين، ولا بفهم المتأخرين كلامَ المتقدمين.

المراجع

[١] ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ):
- البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين وصالح العايد (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ه).

[٢] الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ):
- تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

[٣] معاني القراءات، تحقيق: عيد درويش، وعوض القوزي (الرياض، جامعة الملك سعود، ١٤١٢ه).

[٤] الأشموني؛ أحمد بن محمد بن عبدالكريم:
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ط٢، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٣هـ).

[٥] الأصبهاني الباقولي؛ جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين (٥٤٣هـ):
- إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري (القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٤٢٠هـ).

[٦] الأصبهاني الباقولي؛ جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين (٥٤٣هـ):
- إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري (القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٤٢٠هـ).

[٧] الأصبهاني الباقولي؛ جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين (٥٤٣هـ):
- إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري (القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٤٢٠هـ).

[٨] الأعشى؛ ميمون بن قيس:
- الديوان، تحقيق: محمود الرضواني (الدوحة، وزارة الثقافة، ٢٠١٠م).

[٩] الأعلم الشنتمري ؛ يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ) :
- تحصيل عين الذهب (حاشية كتاب سيبويه ، طبعة بولاق ، ١٣١٦هـ).
[١٠] ابن الأنباري ؛ أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) :
- الأضداد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤١١هـ).
- إيضاح الوقف والابتداء ، تحقيق : محيي الدين رمضان (دمشق ، مجمع اللغة العربية ، ١٣٩١هـ).
- الزاهر فى معانى كلمات الناس ، تحقيق : حاتم الضامن (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢هـ).
[١١] الأنباري ؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (٥٧٧هـ) :
- الإنصاف في مسائل الخلاف (بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤١٤هـ).
[١٢] الأندلسي ؛ محمد بن يوسف بن معاذ الجهني (٤٤٢هـ) :
- كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان بن عفان –رضي الله عنه– ، تحقيق : غانم قدوري الحمد (دمشق ، دار الغوثاني ، ١٤٣٨هـ).
[١٣] الأَهْوَازي ؛ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد (٤٤٦هـ) :
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، تحقيق : دريد حسن أحمد (بيروت ، دار الغرب ، ٢٠٠٢م).
[١٤] ابن الباذش ؛ أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٥٤٠هـ) :
- الإقناع في القراءات السبع (القاهرة ، دار الصحابة للتراث).
[١٥] البصري ؛ علي بن حمزة (٣٧٥هـ) :
- التنبيهات (نشر مع كتاب نوادر ابن الأعرابي) تحقيق : أحمد رجب أبو سالم (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٣٤هـ).

[١٦] البغدادي ؛ عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) :
- خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط٤ ،القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).

[١٧] البناء ؛ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ (١١١٧هـ) :
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ).

[١٨] الثعالبي ؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد (٤٢٩هـ) :
- فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: خالد فهمي (القاهرة، الخانجي، ١٤١٨هـ).

[١٩] ثعلب ؛ أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) :
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣٦هـ).

[٢٠] ابن الجزري ؛ أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ) :
- تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: أحمد محمد القضاة (الأردن، دار الفرقان، ١٤٢١هـ).
- النشر في القراءات العشر، عناية: علي محمد الضباع (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).

[٢١] ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ) :
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ).

[٢٢] ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ):
- زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ).

[٢٣] الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ):
- الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

[٢٤] ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر (٦٤٦هـ):
- الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: حسن أحمد العثمان (مكة المكرمة، المكتبة المكية، ١٤٣٥هـ).

[٢٥] الحربي؛ محمد الباتل:
- الشاهد الشعري في النحو العربي (الرياض، جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ).

[٢٦] الحميدي؛ محمد بن فتوح (٤٨٨هـ):
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: علي البواب (بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ).

[٢٧] الحنفي؛ محمد بن أحمد بن سعيد (١١٥٠هـ):
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق: محمد صفاء حقي وآخرين (الشارقة، جامعة الشارقة، ١٤٢٧هـ).

[٢٨] أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).

- البحر المحيط، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، مركز هجر، ١٤٣٦هـ).

[٢٩] ابن خالويه؛ الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ):

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجشتراسر (مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤هـ).

[٣٠] خفاف بن ندبة السلمي (٢٠هـ):

- الديوان، جمعه وحققه: نوري القيسي ضمن (شعراء إسلاميون) (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).

[٣١] الخليل؛ ابن أحمد الفراهيدي (١٧٠ه)

- الجمل في النحو (منسوب له)، تحقيق: فخر الدين قباوة (د.م، د.ن، ١٤١٦هـ).

- العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت).

[٣٢] الخياط؛ أبو الحسن علي بن فارس (٤٥٢هـ):

- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، تحقيق: رحاب محمد شققي (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ).

[٣٣] أبو الداني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ):

- التيسير في القراءات السبع، تحقيق: خلف الشغدلي (حائل، دار الأندلس، ١٤٣٦هـ).

- جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق مجموعة باحثين (الشارقة، جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ).

- المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن (دمشق، دار الفكر، ١٤١٨هـ).

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: نورة الحميد (الرياض، التدمرية، ١٤٣١هـ).
- المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين رمضان (الأردن، دار عمار، ١٤٢٢هـ).

[٣٤] الدهان النوزاوازي؛ محمد بن أبي نصر (القرن السادس الهجري):
- المغني في القراءات، تحقيق: محمود بن كابر الشنقيطي (الرياض، تبيان، ١٤٣٩هـ).

[٣٥] ديوان الهذليين، إعداد دار الكتب المصرية (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ).

[٣٦] الرازي؛ فخر الدين محمد بن عمر (٦٠٦هـ):
- التفسير الكبير المسمّى (مفاتيح الغيب)، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

[٣٧] الرضي؛ محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ):
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير المصري (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤و١٤١٧هـ).
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ).

[٣٨] الرماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ):
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف العريفي (رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٨هـ).

[٣٩] الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ):
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ).

[٤٠] الزركشي ؛ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ) :
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٦هـ).
[٤١] الزمخشري ؛ جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ) :
- الكشاف (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
- المفصل، تحقيق : علي أبو ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).
[٤٢] السخاوي ؛ علي بن محمد (٦٤٣هـ) :
- جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق : مروان العطيَّة ومحسن خرابة (دمشق، دار المأمون، ١٤١٨هـ).
[٤٣] ابن السراج ؛أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ) :
- الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
[٤٤] السرقسطي ؛ إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري (٤٥٥هـ).
- العنوان في القراءات السبع، تحقيق : زهير زاهد وخليل العطية (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).
[٤٥] السمين الحلبي ؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ) :
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق : أحمد الخراط (ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤٢٤هـ).
[٤٦] سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) :
- الكتاب، تحقيق : عبدالسلام هارون (بيروت، دار الجيل، مصورة عن الطبعة المصرية).
[٤٧] السيرافي ؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ) :

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩- ١٤٣٣هـ).

[٤٨] ابن السيرافي؛ أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (٣٨٥هـ):

- شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني (دمشق، دار العصماء، ١٤٣٩هـ).

[٤٩] السيوطي؛ جلال الدين بن عبدالرحمن(٩١١هـ):

- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ).

[٥٠] ابن الشجري؛ أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (٥٤٢هـ):

- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي (القاهرة، الخانجي، ١٤١٣هـ).

[٥١] أبو شهبة؛ محمد بن محمد بن سويلم (١٤٠٣هـ):

- المدخل لدراسة القرآن الكريم (القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٢٣هـ).

[٥٢] الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠هـ):

- جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد شاكر (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).

[٥٣] الطيار؛ مساعد بن سليمان:

- المحرر في علوم القرآن (جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ١٤٢٩هـ).

[٥٤] ابن عاشور؛ محمد الطاهر (١٣٩٤هـ):

- التحرير والتنوير (تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م).

[٥٥] ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ):

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ).
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس، ١٤٠٢ه).
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه (بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).

[٥٦] ابن عطية؛ أبو محمد عبد الحق بن غالب (٥٤٢هـ):
- المحرر الوجيز، تحقيق: الرحالي الفاروقي وآخرين (الدوحة، دار العلوم، ١٣٩٨هـ).

[٥٧] ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (٧٦٩هـ):
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٢هـ).

[٥٨] العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ):
- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ).
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات (دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م).

[٥٩] العَوْتبي؛ سَلَمة بن مُسْلِم الصُحاري:
- الإبانة في اللغة، تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرين (مسقط، وزارة التراث القومي، ١٤٢٠هـ).

[٦٠] الفارابي؛ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (٣٥٠هـ):
- ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر (القاهرة، دار الشعب، ١٤٢٤هـ).

[٦١] ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ):

- الصاحبي، تحقيق: السيد صقر (القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م).
- مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ).

[٦٢] الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (٣٧٧هـ):
- الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ).
- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ).

[٦٣] الفراء؛ أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبدالفتاح شلبي، علي ناصف (مصر، دار المصرية ودار السرور، د.ت).

[٦٤] الفرزدق؛ همام بن غالب (١١٠هـ):
- الديوان، تحقيق: عبد الله الصاوي (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥٤هـ).

[٦٥] ابن قتيبة؛ أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ):
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد الصقر (بيروت، المكتبة العلمية، د.ت).
- الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧ه).

[٦٦] القاضي؛ عبد الفتاح بن عبد الغني (١٤٠٣هـ):
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (بيروت، دار الكتاب العربي، د ت).

[٦٧] القزاز؛ محمد بن جعفر (٤١٢هـ):
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي (الكويت، دار العروبة، د ت).

[٦٨] القفطي ؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٤٦هـ) :
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ).
[٦٩] كعب بن مالك الأنصاري (٥٠هـ) :
- الديوان، جمعه : سامي العاني (بغداد، دار المعارف، ١٣٨٦هـ).
[٧٠] المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) :
- المقتضب، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ).
[٧١] ابن مجاهد ؛ أبو بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ) :
- السبعة في القراءات، تحقيق : شوقي ضيف (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ).
[٧٢] مكي ؛ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) :
- الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق عدد من الباحثين في جامعة الشارقة (الشارقة، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ).
[٧٣] المطعني ؛ عبد العظيم إبراهيم محمد (١٤٢٩هـ) :
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية (مصر، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ).
[٧٤] ابن مهران النيسابوري ؛ أحمد بن الحسين (٣٨١هـ) :
- المبسوط في القراءات العشر، تحقيق : سبيع حمزة حاكيمي (دمشق، مجمع اللغة العربية العربية، ١٩٨١م).
[٧٥] النحاس ؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) :
- إعراب القرآن، تحقيق : زهير غازي زاهد (بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٦هـ).

- عمدة الكتاب، تحقيق: بسام الجابي (بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ).
- القطع والائتناف، تحقيق: أحمد خطاب العمر (بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٨هـ).

[٧٦] الهذلي؛ أبو القاسم يوسف بن علي (٤٦٥هـ):
- الكامل في القراءات، تحقيق: جمال بن السيد الشايب (مصر، مؤسسة سما، ١٤٢٨هـ).

[٧٧] ابن هشام؛ أبو محمد عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ):
- مغني اللبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة (اسطنبول، دار اللباب، ١٤٣٩هـ).

[٧٨] الهمداني؛ المنتجب حسين بن أبي العز (٦٤٣هـ):
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح (المدينة، دار الزمان، ١٤٢٧هـ).

[٧٩] الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ):
- التفسير البسيط، تحقيق: محمد الفوزان وآخرين (الرياض، جامعة الإمام، ١٤٣٠هـ).

[٨٠] ابن ولّاد؛ أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (٣٣٢هـ):
- الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ).

[٨١] ياسوف؛ أحمد:
- جماليات المفردة القرآنية (دمشق، دار المكتبي، ١٤١٩هـ).

[٨٢] ابن يعيش؛ يعيش بن علي (٦٤٣هـ):
- شرح المفصل، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب (الكويت، دار العروبة، ١٤٣٥هـ).

The elision of words ending in the Holy Quran for no grammatical or morphological reason

Abdulaziz Ben Ahmed Al Manea

Azzulfi College of Education - Majmaah Universit

Abstract: In some specific places, the ending of a verb or a noun is elided for a grammatical or morphological reason, and this elision does not follow a rule avowed in definite parts in the holy Quran.This research aims to delimit and study these areas, explain the reasons of this deletion, identify the strongest reasons for which the elision is effected, pointing out the agreement and disagreement of the ten recitations (Qira'at) regarding the elision, as it affects the way these reasons are judged as weak or strong, recurrent or scarce. The research gives the opinions of the previous researchers regarding this elision and shows the most prevailing ones.